نشأة و تطور التنظيم النقابي إلى غاية الإستقلال

عيسى بوزغينة *

أولا – ظهور التنظيم النقابي

إن التنظيم النقابي في الجزائر جاء متأخرا بنظيره في أوروبا ... لأن معالم الطبقة العاملة الجزائرية لم يتم تبلورها مبكرا .. كما أن بطء سيرورة التحوّل الرأسمالي في الجزائر لم يسمح بشكل مباشر بنضج الوعي الطبقي و الشعور النضالي باعتبارهما مستلزمات أساسية للنضال النقابي الإجتماعي ...

وللوقوف على بداية و مسار ظهور التنظيمات النقابية في الجزائر، فإن المحطات التالية يمكن أن توضح معالم ذلك المسار.

1- الجذور الأولى للتنظيم النقابي و ظروفها

إن نشوء التنظيم النقابي و تطوره يبقى دائما مرتبطا بقوة الحركة العمالية، بل تابعا لتطور حجمها و فكرها ووضعها الإقتصادي و الإجتماعي، وهو ما أخّر ظهور الفكرة النقابية في وسط الجزائريين. إن الكتابات التي تعرضت للبحث في المسألة العمالية الجزائرية في الفترة ما بين 1830 و 1930 سواء من قبل الكتابات الوطنية أو الأجنبية تشير إلى أن أول فرع نقابي تأسس في الجزائر يرجع إلى سنة 1880(1) وهو مكوّن أساساً من العمال الأوروبيين فقط، لكون قانون «الأهالي» لم يكن يسمح للجزائريين بممارسة أي نشاط سياسي أو نقابي، كما أن أرستقراطية العمال الأوروبيين واحتقارهم للعرب حال دون ذلك أيضا.

إن بداية القرن العشرين و حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ستشهد الجزائر أسلوبا جديدا لمقاومة الإستعمار، وذلك بعد أن شهد القرن التاسع عشر ثورات شعبية مسلحة في كل مناطق البلاد... و يتمثل الأسلوب الجديد في اللجوء إلى النضال من أجل الحصول على التسهيلات القانونية لممارسة النشاط النقابي و العمل السياسي، حتى ولو كان ذلك ضمن المؤسسات الفرنسية القائمة كالمنظمات النقابية و الحزب الشيوعي.

غير أن الكلام عن النقابية يحتم التساؤل في هذه الفترة عن إمكانية الفصل بين النشاط النقابي و نشاط حركة التحرّر الوطني المتمثلة أساسا في الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف تشكيلاتها.

وفي الواقع فإن هذا الإشكال لا يخص الجزائر وحدها، بل ان الوطن العربي كله شهد نفس الإشكال الذي يشكل المحور الأساسي لأي دراسة للحركة العمالية العربية .. فالدراسات التاريخية لها

(1) Weiss (F): Doctrine et Action Syndicales en Algérie. Editions Cujas. Paris. 1970. P : 17

* المرحوم عيسى بوزغينة كان أستاذ علم الإجتماع بمعهد تقصراين

تشير إلى أن جماهير العمال التحمت مع جهود التشكيلات السياسية الوطنية من أجل الحرية والانعتاق... غير أن هذا الإلتحام آل إلى إحداث وضعيات معينة لم تكن في الغالب في خدمة مصالح الطبقة العاملة.

لعل ما ساعد على تشابه الأوضاع العمالية في البلدان العربية، خضوعها معا للسيطرة العثمانية و ما أفرزته من أجواء إقطاعية و علاقات اجتماعية اقتصادية تقليدية تتسم بشدة التفاوت الطبقي، مع المحافظة الشديدة على العلاقات السلفية و على بنيتها الإجتماعية و الفكرية...

و العامل الثاني الذي ساعد أيضا على تكريس ذلك التشابه، هو هيمنة السيطرة الإستعمارية الأوروبية وبشكل متفاوت على كل أجزاء العالم العربي.

لقد كبّل هذين العاملين كل تغيّر إيجابي نحو مواكبة التطور العلمي و التكنولوجي و الإقتصادي و الثقافي الحاصل في العالم الغربي ...

إن مدناً مثل تونس وحلب وطنجة كانت لها إمكانيات نادرة لتراكم الرأسمال نتيجة وقوعها في مفترق طرق التجارة المحلية و العالم[2]. وكذا تجربة محمد علي في مصر لم تتمكن من الخروج من الأنماط الإقتصادية التقليدية بسبب جمود النظام العثماني وتوجهات الهيمنة الإستعمارية الأوروبية.

لقد خاضت الطبقة العاملة نضالا مزدوجا ضد الإستعمار وضد الأنظمة الإقطاعية المحلية، وكثيرا ما كان الصراع قائما بين التنظيمات النقابية و الأحزاب السياسية المعادية للطبقة العاملة مثبطا لعزائمها وطموحاتها، مما أخّر ظهور الإتحادات العمالية العربية بشكل بارز وقوي نسبيا إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية.

استنادا إلى ذلك، و إلى الأرضية السياسية و الإجتماعية و الثقافية و الإقتصادية تبدو إمكانية قيام طبقة عاملة جزائرية بمقومات كافية تؤهلها لخوض معترك النضال النقابي بعيدة المنال في المدى القريب... كما أن الكلام عن التنظيم النقابي خلال قرن من الإحتلال إنما يعني البحث عن الشغيلة في القطاع الصناعي باعتبارها النواة الحقيقية لأي تنظيم نقابي .. غير أن هذه الفئة في هذه المرحلة بالذات (1830 – 1930) كانت محدودة نسبيا ومتكونة بصورة خاصة من العمال الأوروبيين، مما يبعد العمال الجزائريين عن قنوات التنظيم.

2- مـمهدات ظهور التنظيم النقابي

قبل ظهور التنظيم النقابي العمالي في أواخر القرن الماضي كانت هناك مظاهر إجرائية ممهّدة للعمل النقابي تأثرا بما يجري في أوروبا عامة وفرنسا خاصة، منها ظهور عدد من المصالح

[2] حنا عبد الله : ملامح من تاريخ الحركة العالمية و النقابية في الوطن العربي، المعهد النقابي، دمشق. 1985. ص 12 (مطبوعة غير منشورة).

و الهيئات التي جاءت ضمن أجواء الإعتراف بالحق النقابي، وهي كما يلي [3] :

- الغرفة النقابية لعمال الـمعادن لـمدينة الجزائر ..... لسنة 1878.
- انتظام الطباخين وصانعي الحلوى بقسنطينة ..... لسنة 1880.
- إتحاد الشغيلة ..... لسنة 1880.
- الإتحاد النقابي لعمال الـمطابع بقسنطينة ..... لسنة 1880.
- الإتحاد النقابي لعمال الطباعة و التجليد بعنابة ..... لسنة 1882.
- الغرفة النقابية لعمال الطباعة الحجرية بالجزائر ..... لسنة 1887.
- نقابة تجار الـمفروش..... لسنة 1887.
- انتظام عمال السجاد بوهرا..... لسنة 1885.

وهذه التنظيمات جاءت لتعزز مكانة العمال الأوروبيين و أرباب العمل على السواء، أما العمال الجزائريون فلم يكونوا يـملكون القنوات التي تـجمعهم و تنظمهم و تشحذ وعيهم للنضال إلى غاية ما بعد الحرب العالـمية الأولى، يستثنى من ذلك التضامن الجهوي الناتـج عن تكتل جماعات البرانية على أساس الجهة و ليس على أساس وحدة الـمصير و تشابه الوضعية الإجتماعية لأعضائها، إنها نواة الطبقة العاملة الجزائرية و ليست نواة التنظيم النقابي.

إن نواة التنظيم النقابي الذي عرفته الجزائر خلال القرن 19م يرجع إلى الأقلية الأوروبية الـمنضمة إلى التنظيم الفرنسي في باريس، هذه الأقلية كانت تنظر إلى العامل الجزائري نظرة احتقار و أنه لا يصلح للإنضمام إلى النقابة، و هي النظرة التي تركت هذا العامل عنصرا هامشيا و لا مكان له في علاقة العمل السائدة، بالإضافة إلى محاربة السلطات للنقابية عموما بإعتبارها فكرا شيوعيا.

و عملية التهميش هذه كانت محور السياسة الإستراتيجية الـمتبعة من قبل الـمعمرين لسد الطريق أمام أي بادرة يـمكن أن تسمح للجزائريين بالتطلع إلى وضعية أحسن أو امتلاك وسائل التطلع.

فعلى الرغم من الـمرسوم الصادر في 21 أوت 1871 الذي بـمقتضاه تصبح جميع القوانين التي تصدر عن البرلـمان الفرنسي تطبق على الجزائر و فرنسا في آن واحد[4]، فإن التشريع الجزائري كان متخلفا كثيرا، و لم يكن التشريع الفرنسي قابلا للتطبيق نظرا لتسلط الكولون على مقاليد الأمور السياسية و الإقتصادية و مـمارستهم لـمختلف الضغوط حتى لا تعطى آية فرصة لـ« الأهالي » بـما في ذلك التنظيم النقابي.

[3] فارس محمد : أبحاث في تاريخ الحركة النقابية الجزائرية في كتاب من تاريخ الحركة النقابية الجزائرية، ترجمة عبد الـمجيد بيرم و آخرون، منشورات الثورة و العمل، الجزائر 1989، ص 113، و كذلك في الـمعهد العربي، دراسات رقم 3 ص 70

[4] بوحوش عمار : العمال الجزائريون في فرنسا، ش.و.ن.ت. الجزائر 1975، ص 78.

3- الإنطلاقة الفعلية للنقابية

على اثر الممهدات العملية للتنظيم النقابي وصدور قانون ممارسة الحق النقابي سنة 1884 و تأسيس الكونفيدرالية العامة للشغل (C.G.T) الفرنسية في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، انطلقت فعلا و بشكل ملفت للنظر في عملية تأسيس النقابات في المدن الجزائرية الرئيسية و تصاعد الإنضمام إليها ... فمع بداية القرن العشرين و في سنة 1902 كان هناك 42 فرعا نقابيا تضم في مجموعها 3300 عضو[5] وخلال الفترة ما بين 1911 و 1920 تكونت 41 نقابة جديدة ...

منطقة الجزائر العاصمة وحدها كانت تضم 62 نقابة جديدة تضم أكثر من 13000 نقابي منخرط خلال سنة 1921 ... أما في المنطقة الوهرانية فكانت تضم 25 نقابة سنة 1907 بعضوية 1853 نقابيا ...[6]

تلك بعض الأمثلة عن التنظيم النقابي في مدينتين فقط الجزائر و وهران، و في الحقيقة فإن كل المدن الجزائرية الهامة توجد بها تنظيمات نقابية لا تقل عددا و أهمية عما ذكر ... و على العموم فإن المصادر تشير إلى أن عدد الجزائريين المنخرطين في هذه النقابات كان ضعيفا جدا إن لم يكن منعدما و ذلك للأسباب الآتية :

1- إن منطوق قانون الأهالي كان لا يسمح ضمنيا باعتلاء المناصب النقابية مما دفع بالجزائريين إلى العزوف عن الإنخراط.

2- سيادة العنصرية العرقية الممارسة من قبل العمال الأوروبيين بعدم تقبلهم للجزائريين في صفوف نقاباتهم.

3- غالبا ما كانت تلك النقابات تهمل الدفاع عن حقوق العمال الجزائريين و لا تتبنى مشاكلهم، لأن المتسببين في إحداث تلك المشاكل و حالات البؤس و الشقاء هم الأوروبيون عموما بما فيهم فئة العمال بنظرتهم الإستعلانية و الإحتقارية للجزائريين، فكيف يمكن الدفاع عمن يحتقرونهم.

4- إن الجزائريين لم يستسيغوا بعد مسألة الإختلاط و التعاون مع الأوروبيين « الكفار » الدخلاء بإعتبارهم مصدر البلاء.

و مهما يكن، فإنه يمكن اعتبار فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى منطلقا حقيقيا للحركة النقابية الجزائرية أو بمعنى آخر بداية انتشار الفكر التضامني بين الجزائريين ضمن أطر جديدة منها بصورة خاصة الإهتمام بالعمل النقابي و السياسي، و ذلك نتيجة للإعتبارات التالية :

1- التجنيد الإجباري للجزائريين في الجيش الفرنسي ابتداء من سنة 1912، و في المصانع الفرنسية ابتداء من 1916، فالإحصائيات تتحدث عن 177000 جندي في الجيش و 89000 عامل جندوا للعمل قسرا في فرنسا[7]، فرغم مقاومة الشعب الجزائري لهذا التجنيد بنوعيه، فقد سمح للمجندين (رغم أميتهم) عن طريق التدريب و التنقل من مكان لآخر، و الإحتكاك

[5] المرجع السابق، ص 112.

[6] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[7] أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، الجزء 2. ط 3، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1983، ص 209.

و التفاعل مع عالم جديد عنهم، بالإضافة إلى الممارسات العنصرية رغم الخدمات الجليلة التي يقدمونها لفرنسا، كل ذلك عمل على تفتق أفكارهم و ملاحظاتهم على الواقع المزري الذي يعيشه الشعب الجزائري، و مع بداية العشرينات و عن طريق هؤلاء بدأت تنتشر في الأوساط الشعبية و العالمية مصطلحات سياسية و نقابية مثل: الحقوق السياسية، و المساواة، و الوطن، و العدالة، و الحقوق الإجتماعية، و التقدم، و مقاومة قانون « الأهالي »، و النقابية، و الشيوعية ... الخ.

و يمكن اعتبار ذلك النواة الأولى للشعور القومي و الإقتناع أن مقومات الشخصية الوطنية لا علاقة لها بفرنسا و بكل مقولاتها في هذا المضمار.

2- لقد كان من نتائج الحرب العالمية الأولى على الصعيد الإجتماعي زيادة أعداد البروليتاريا الجزائرية، إذ تشير بعض التقديرات إلى أكثر من 500 ألف بين جندي و عامل شاركوا في الحرب[8] و أن كل ما فعلته هذه لهم، هو زيادة وعيهم الطبقي و الإجتماعي و يقظتهم السياسية و تعاظم الشعور الوطني لديهم، و هو أمر كفيل لجعل الطبقة العاملة الجزائرية بمختلف فئاتها تفهم النقابية على النحو الذي يجب.

3- إن ظهور الهجرة الجزائرية إلى فرنسا بأعداد كبيرة، حيث كانت هذه الآخيرة في حاجة ماسة إلى أيدي عاملة لبناء ما خربته الحرب، سمحت للجزائريين للإحتكاك بالعمال الفرنسيين و الأجانب على السواء، و خوض غمار النضال الإجتماعي معا في صفوف النقابات الفرنسية، و أن عودة المهاجرين إلى أرض الوطن كفيل أيضا بنشر مفهوم النقابية و بالتالي زيادة معتنقيها كوسيلة نضالية و تنظيمية.

4- إن انقسام الكونفيدرالية العامة للشغل (C.G.T) الفرنسية على نفسها إلى نقابتين (C.G.T) و (C.G.T.U) و انحياز هذه الأخيرة ذات النزعة الشيوعية لتبني مشاكل الطبقة العاملة الجزائرية مناهضة الإستعمار «إذ في ظروف استعمارية صعبة سعت (C.G.T.U) إلى الدفاع عن وضعية العمال الجزائيين و تنظيمهم النقابي»[9] وهو ما فتح المجال أمام تغلغل فكرة النقابية في الأوساط العمالية الجزائرية.

5- ظهور الحركة الوطنية السياسية بشكل متميز و التي تتمثل بدايتها بشكل صريح في حركة الأمير خالد و جريدته « الإقدام » و التي كانت تدافع عن مصالح الفلاحين الذين يتعرضون للاستغلال الجديد من طرف الزعامات الجديدة التي صنعها الإستعمار في الأوساط الجزائرية.[10]

---

[8] المرجع السابق، ص 303.

[9] عبيد أحمد : على درب نضال العمال الجزائريين لتحقيق الاستقلال النقابي إبان الوجود الإستعماري – مجلة المرشد – رقم : 09 لسنة 1988 – تصدر عن معهد الدراسات النقابية (ا.ع.ع.ج) – بوزريعة – الجزائر.

[10] الخطيب أحمد : حزب الشعب الجزائري. م.و للكتاب. الجزائر. 1986. ص 63.

6– تعتبر « الأقدام » أولى الجرائد الجزائرية التي اهتمت بمصير العمال و الفلاحين و العاطلين عن العمل فقد جاء في أحد مقالاتها حول أسباب المجاعة التي أصابت الجزائريين عام 1921 :
« إن الكارثة الرهيبة التي تصيب الجزائريين من وقت لآخر، سببها الاستيلاء على أجود الأراضي و تحويل أصحابها إلى خماسين و أرقاء ... وكذلك الأجور البائسة للعمال التي تتراوح منذ 1870 بين فرنك وفرنك ونصف مقابل 12 ساعة عمل يوميا في الوقت الذي يباع فيه قنطار من القمح بـ 250 فرنك فكيف لا يموت هؤلاء من الجوع ».[11]

إن مثل ذلك الخطاب كفيل ببعث روح التضامن و الحماس و المطالبة بالحقوق السياسية و النقابية، وعليه فليس من الغرابة أن يقوم حزب عمالي من وسط العمال الجزائريين في فرنسا[*] و يطالب في برنامجه « تطبيق القوانين الإجتماعية و العمالية الفرنسية على العمال (الأهالي) ».[12]

7– من ناحية أخرى يمكن اعتباره فترة العشرينيات، فترة خروج الطبقة العاملة الزراعية من عزلتها بصلاتها الوثيقة مع العمال الحضريين، بعد أن تم ترسيخ نقابات العمال بصورة نهائية في المدن. فعن طريق هذه الأخيرة تم نقل أفكار جديدة و أساليب تفكير إلى العمال الزراعيين في الأرياف لم تكن معهودة لديهم من قبل، وذلك بمساهمة نشاط و حركية الكونفيدرالية العامة للشغل الموحدة (C.G.T.U)، وبدافع روح المنافسة معها عملت (C.G.T) كبريات المركزيات النقابية الفرنسية على التقرب من العمال الزراعيين و التمهيد لتأطيرهم و من ثم تأسيس الاتحاد المستقل للعمال الزراعيين بعضوية 40.000 منخرط.[13]

كل تلك العوامل كونت دعائم الإنطلاقة للحركة النقابية الجزائرية بعد أن أصبح حجم البروليتاريا الجزائرية يعد بمئات الآلاف ... و رغم تناقض مواقف النقابات الفرنسية بين النضالات المطلبية المناهضة لأساليب الإستغلال، و بين مفهوم النضالات الوطنية المناهضة للإستعمار كشكل من أشكال الإستغلال، فإن العمال الجزائريين لم يتوانوا في الإنخراط في النقابات الفرنسية خاصة في الثلاثينيات و في عهد حكومة الوحدة الشعبية وعهد الوحدة النقابية بين (C.G.T) و (C.G.T.U) في نقابة واحدة هي (C.G.T)، حيث أصبح العمال الجزائريون يكونون نسبة تتراوح ما بين 40 و 50 ٪ من منخرطيها[14]. . إنها إستراتيجية ستؤدي في وقت لاحق إلى التفكير في تأسيس نقابة وطنية جزائرية مستقلة عن المركزيات النقابية الفرنسية.

---

[11] نفس المرجع، ص 63 و 64.
[*] يتعلق الأمر بحزب نجم شمال إفريقيا.
[12] نفس المرجع، ص 281.
[13] جغلول عبد القادر : تاريخ الجزائر الحديث (دراسة سوسيولوجية)، المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر 1983 ص132.
[14] شوكرون جاك : التحولات النقابية في الجزائر من خلال سنوات الجبهة الشعبية 1936 – 1939، المعهد العربي، دراسات، رقم 3، ص 319.

4- الهجرة إلى فرنسا عجلت بعملية التنظيم النقابي

كثيرا ما يرد موضوع الهجرة الجزائرية إلى فرنسا كعنصر أساسي في الكتابات المهتمة بقضايا الحركة العمالية و النقابية في الجزائر نظرا لإرتباطها بظاهرة النقابية الجزائرية.

فهجرة العمال الجزائريين إلى فرنسا تعتبر مؤشرا هاما لحجم حركية العمال و مؤثرا قويا له وزنه في انتشار الوعي الطبقي و النضالي بين العمال الجزائريين، ليس لأن الفرنسيين علموا لهم ذلك، بل تعلموا من الواقع الذي كانوا يعايشونه... لقد لاحظوا مثلا الفرق بين معاملة أرباب العمل و العمال الفرنسيين لهم في فرنسا، و بين ما يلاقونه في الجزائر على يد المعمرين و العمال الأوروبيين من معاملات دنيئة أقل ما يقال عنها أنها تكشف عن درجة الحقد و العنصرية و الكراهية للعربي، مما ولد في أذهان العمال المهاجرين أن ما يوجد في الجزائر ليس من قبيل النظام الرأسمالي الإستغلالي فحسب، بل أنه أكثر بربرية و قسوة، إنه الإستعمار، و هو ما جعل العمال يصرون على انتهاج أساليب معينة من النضال السياسي و الإجتماعي في مقدمتها العمل النقابي.(*)

وهكذا كانت الهجرة بداية عهد جديد من النضال و المقاومة بأسلوب جديد في ظل العلاقات الرأسمالية الإستعمارية .. لقد وصل عدد المهاجرين في فرنسا سنة 1924 إلى 100.000 عامل[15]. وقد قدّرهم توفيق المدني سنة 1931 بحوالي 200.000 عامل[16]. إن هذا العدد الكبير نسبيا مقارنة بالعدد الإجمالي للسكان الجزائريين البالغ عددهم 5.150.800 نسمة سنة 1926[17]، دفع بالمعمرين إلى الإحتجاج على تسرب قوة العمل من الجزائر إلى فرنسا، وطالبوا بقيود تحد من الهجرة لضمان توفر اليد العاملة في سوق العمل الجزائرية حتى لا ترتفع الأجور بنقصانها...

وقد استجابت الإدارة الفرنسية بإصدار مرسوم 4 أوت 1926 يقضي بعدم السماح لأي جزائري بالهجرة إلى فرنسا ما لم يستوف الشروط الآتية :[18]

1- بطاقة تعريف مؤشرة بأن صاحبها أدى الخدمة العسكرية.
2- شهادة من الشرطة تثبت أن المعني لم يرتكب جناية.
3- شهادة طبية تثبت أن المعني خالٍ من الأمراض و يحمل بطاقة تلقيح.
4- توفر مبلغ من المال لدى المعني يكفيه لسد حاجياته مدة بحثه عن العمل في فرنسا.

(*) بعد فشل ثورة 1916 بالأوراس التي بلغت هجوماتها 9456 هجوما وفشل ثورات أخرى قبلها و ظهور جماعات بني وي–وي، تأكد للرأي العام أنه لابد من أسلوب جديد للمقاومة، فكان العمل السياسي و النقابي مرحلة لا مفر منها.

(15) بوحوش : مرجع سبق ذكره. ص : 135.

(16) المدني أحمد توفيق : كتاب الجزائر. دار المعارف 1963. ط 2. ص : 333

(17) المرجع السابق. ص : 168.

(18) نفس المرجع. ص : 136.

وقد تـم إلغاء هذا الـمرسوم بعد عشر سنوات من صدوره عند مجيء حكومة الجبهة الشعبية إلى الـحكم سنة 1936.

ورغم أن القيود كانت قد وضعت منذ 1924 بقرار من الوالي العام حيث فرضت رقابة مشدّدة على الهجرة إلى فرنسا وفق إجراءات منها الـحصول مقدّما على عقد العمل وشهادة طبية وبطاقة تعريف وتذكرة ركوب السفينة[19]، فإن حركية العمال الجزائريين بين فرنسا و الـجزائر لم تتوقف، خلال الفترة 1914–1939 حيث شهدت سنوات 1928 و 1924و 1926و 1929و 1930و 1937 أرقاما عالية من الـمهاجرين إلى فرنسا. أما آثار الإجراءات المشدّدة على الهجرة فإنها تظهر مثلا في عدد الـمهاجرين سنة 1925 قياسا بالسنة التي سبقتها 1924 حيث انخفض العدد من 71.028 إلى 24.753.

لقد بلغ عدد الـمهاجرين خلال الفترة الـمذكورة 774.121 وعدد العائدين في نفس الفترة 646.776 عاملا، وهو ما يدل على أن هناك حركة واسعة للعمال بين فرنسا و الـجزائر قياسا بـمحدودية إمكانيات السفر للجزائريين آنذاك، ومن جملة الإنعكاسات التي يـمكن استنتاجها من هذه الـحركية هو انتقال تأثير التنظيمات النقابية و الـحزبية و النضالات الإجتماعية عموما من فرنسا إلى الـجزائر عن طريق هؤلاء العمال الذين يكونون النواة الحقيقية للنقابية في الـجزائر.

ومن بين الأسباب الرئيسية التي دفعت بالـجزائريين إلى الهجرة، هو البحث عن عالم آخر لعلهم يجدون فيه ما يعوّضهم عن البؤس و الشقاء الـمسلط عليهم في وطنهم، يضاف إلى ذلك الوضعية الـمتدهورة لليد العاملة الـجزائرية في الـجزائر من حيث انخفاض الأجور و البطالة.

فعن انخفاض الأجور يشير الـجدول (رقم –1) أن الـجزائريين يتقاضون أجورًا أقل مـما يأخذة الأوروبي بكثير، وهو إجحاف واضح سكتت عنه حتى الـمنظمات النقابية الفرنسية، وهو أمر كافٍ بالنسبة للعمال الـجزائريين لدفعهم إلى التفكير في وسائل تنظم الدفاع عن حقوقهم و مواجهة العنصرية التي تلاحقهم من قبل الأوروبيين معمرين كانوا أم عمالا أو موظفين في الإدارات الـحكومية.

جدول رقم –1 : الأجور في منطقة عنابة [20]

السنة	الأوروبيين	الـجزائريون
1913	6–8 فرنك	2،5 فرنك
1920	10–12 فرنك	6،5 فرنك
1930	16–18 فرنك	14،13 فرنك

[19] نفس الـمرجع. ص : 135.

[20] Ben Achenhou. op–cit. P : 239

إن تفاوت الأجور لم يقتصر على اختلاف الأصول العرقية بل امتدّ ليشمل المناطق أيضا ... (الجدول رقم –2) حيث نجد أجور قسنطينة و سطيف هذا في المجال الصناعي والتجاري أما في الزراعة فالمسألة أكثر مأساوية.

جدول رقم –2 الأجور الرسمية للمناطق لسنة 1929[21]

المنطقة	الأوروبيين	الجزائريون
المدية	18فرنك	11فرنك
الأصنام	23 فرنك	11 فرنك
عنابة	20 فرنك	12 فرنك
قسنطينة	25–30 فرنك	10–12 فرنك
سطيف	25–35 فريك	12 فرنك

كما امتدت التفرقة إلى المنح و العلاوات سواء بين الجزائريين و الأوروبيين في الجزائر أم بين الجزائر وفرنسا، إذ كانت ضعيفة جدا مقارنة بما يعطي في فرنسا ... فمثلا العامل الذي له أربعة أطفال يتقاضى عنهم في الجزائر 7.600 فرنك قديم في حين بإمكانه أن يتقاضى 27.744 فرنك قديم في فرنسا[22]. وعموما فإن مزايا الضمان الإجتماعي لم تطبق على العمال الجزائريين إلا في سنة 1950 ... أما المنح العائلية فلم يكن من حق العامل الجزائري في الصناعة و التجارة الحصول عليها إلا في سنة 1941[23]... أما عمال الزراعة و الموسميون و المؤقتون فلم يكن لهم أي حق في ذلك.

إن ارتفاع الأجور في فرنسا و التمتع بمزايا الضمان الإجتماعي كانت أحد الأسباب التي دفعت الجزائريين إلى الهجرة ... يضاف إليها أن الطبقة العاملة الجزائرية في فرنسا تحظى دوما بالدفاع النقابي عن حقوقها ضمن القوانين الإجتماعية بعيدا عن قانون الأهالي و غطرسة المعمرين..

كما أن كثيرا من الآراء تؤكد أن تواجد الجزائريين في فرنسا سواء كانو جنودا أو عمالا قد تمتعوا ببعض المساواة مع الفرنسيين[24] كما أن هؤلاء الجزائريون يكونوا قد استوعبوا حقيقة العمل النقابي و تنظيماته.

أما عن البطالة وحّدتها، فقد بفاقمت إلى درجة أن سوق العمل لم تعد تستطيع استيعاب أيّة زيادة في الأيدي العاملة بصورة دائمة أو مؤقتة، فزيادة عن السياسة الإستعمارية في هذا المجال هناك التزايد الديمغرافي إذ قفز عدد سكان الجزائر من 4.740.500 سنة 1911 إلى 6.201.100 نسمة سنة 1936، مع العلم أن الموارد الإقتصادية بقيت كما هي، خاصة أن غلاء المعيشة والمجاعات هي السمة السائدة في هذه الفترة، و التي تزامنت مع الأزمة الإقتصادية العالمية

[21] Ibid. P: 241

[22] بوحوش : مرجع سبق ذكره. ص 154.

[23] نفس المرجع. نفس الصفحة.

[24] سعد الله : الحركة الوطنية. ج : 2. كرجع سبق ذكره. ص : 301.

الكبرى لسنة 1920، كل ذلك يعتبر سببا آخر لهجرة الجزائريين إلى فرنسا.

إن حركية العمال الجزائريين بين الجزائر و فرنسا لم تتوقف منذ أن بدأت رغم الصعوبات و العراقيل التي وضعها المعمرون أمامها، فقد أدت إلى تكوين شريحة عمالية واسعة تتمتع بالوعي الطبقي والسياسي، بحيث يمكن اعتبارها (العائد منها إلى الجزائر) هي من نقلت أساليب العمل النقابي، مكوّنة بذلك النواة الحية للنضال الإجتماعي الذي سيتفاقم أكثر وبحدة خلال الثلاثينات و الأربعينيات.

ثانيا – دوافع النضال النقابي و وسائله

إن جوهر النظام الإقتصادي في الجزائر الذي كانت تخضع له القوى العاملة في بعديه الرأسمالي و الإستعماري كان يفرض على كل نشاط نقابي للجزائريين الإقتراب، بل الإمتزاج مع النشاط السياسي، مما أدى إلى صعوبة التفرقة بين الحركة النقابية و الحركة الوطنية بمختلف توجهاتها... فالعمال الجزائريون الذين كانوا يخوضون غمار النضال الإجتماعي النقابي وجدوا أنفسهم في آن واحد يقاومون الإستعمار و الرأسمالية.. كما اكتشفوا في نفس الوقت أرستقرطية وعنصرية العمال الأوروبيين.

فالنقابات الفرنسية رغم يسارية بعضها لم تستطع مواجهة الكيان الكولونيالي الرأسمالي الإقطاعي و بقيت تراوح مكانها و تعيش التناقضات في مواقفها بين كسب ودّ العمال الجزائريين من جهة و ترضية النزعة الإستعمارية من جهة ثانية... وربما يكون ذلك هو السبب الذي جعل المنظمة النقابية الفرنسية الأكثر شعبية لدى العمال الجزائريين أن تنشطر إلى منظمتين الأولى (C.G.T) (الأم) موالية للدعوة الإستعمارية، و الثانية (C.G.T.U) لها تصور مناهض للاستعمار إلى درجة المطالبة باستقلال الجزائر خلال مؤتمرها سنة 1929.[25]

وقبل هذا التاريخ و إلى غاية بداية العقد الثالث من هذا القرن لم يكن للتنظيم النقابي الفرنسي في الجزائر أي تأثير ايجابي على العمال الجزائريين، لاعتبارات استعمارية و عنصرية زيادة عن ضآلة حجم الطبقة العاملة الجزائرية الصناعية ... وأن ما أثر فيهم فعلا ودفعهم إلى اعتناق النقابية و ممارستها تدريجيا هو :

أولا

أسلوب وأفكار ونشاط (C.G.T.U) الكونفيدرالية العامة للعمل الموحدة التي كانت تتبنّى توصيات لينين حول قضايا تقرير مصير الشعوب و مناصرة الحركات التحريرية و تشجيع التنظيمات النقابية المحلية.

[25] عبيد : مرجع سبق ذكره (مجلة المرشد رقم :09)

وهو ما سمح لهذه المنظمة أن تبعث الحماس في صفوف العمال الجزائريين بتبني مطالبهم و الدعوة إلى فكرة النقابة الوطينة المستقلة وفي هذا الإطار و بصورة سرية تم عقد مؤتمر العمال العرب سنة 1930 لم يحضره من الأوروبيين سوى شخصين فقط[26]، وهو ما يفسر أن هناك فرقا شاسعا بين المواقف المعلنة و النوايا المستترة... ورغم توصيات الأممية الشيوعية و الأممية النقابية الحمراء بالعمل على إنشاء نقابة جزائرية فإن الفكرة رفضت بشدة من النقابيين الأوروبيين و الحزب الشيوعي الفرنسي.[27]

ثانيا

يتمثل الدافع الثاني، في ظهور الحركة الوطنية الجزائرية ومساهمة العمال الجزائريين فيها بتأسيس حزب سياسي عمالي في المهجر يستقي روافده الأساسية من صفوف النقابيين.

ونعتقد أن أهم ما أثر في نفسية العمال الجزائريين ودفعهم بإصرار نحو العمل النقابي في سنوات الثلاثينات هو طمس فكرة الاستقلالية النقابية لاعتبارات كولونيالية مفادها أن الطبقة العاملة الجزائرية لا تزال في طور التكوين و التشكل، وهو أمر كاف لأن تبقى الفكرة حية في الضمائر لكي تبعث من جديد مع انعقاد أول مؤتمر لحركة انتصار الحريات الديمقراطية (M.T.L.D) سنة 1947 وتم التأكيد على ذلك بالتطبيق الفوري خلال مؤتمرها الثاني سنة 1953.[28]

وأهم ظاهرة ميّزت النضال النقابي الإجتماعي في الفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية هي تصاعد موجة الإضرابات التي عمّت أرجاء البلاد وفي كل المدن الجزائرية إلى درجة إحداث قلق حقيقي لدى السلطات و بالأخص الكولون لأن الإضرابات امتدت حتى إلى القطاع الزراعي.

[26] نفس المرجع (مجلة المرشد رقم :09). وكذلك في أوزيغان عمار: الجهاد الأفضل. ترجمة دار الطليعة بيروت 1962.ط : 1. ص 150.

[27] نفس المرجع.

[28] فارس محمد : الاتحاد ع.ع.ج. 1956– 1962. دراسة منشورة في جريدة الثورة و العمل.عدد : 420.

جدول رقم3– : إضرابات شهر جوان 1936 في مدينة وهران [29]

التاريخ	عدد الـمؤسسات التي مسها الإضراب	عدد الـمضربين
1936–06–17	17	350
1936–06–18	08	870
1936–06–19	08	1.665
1936–06–20	15	2.029
1936–06–21	–	–
1936–06–22	112	5.496
1936–06–23	145	6.391
1936–06–24	154	7.195
1936–06–25	192	7.643
1936–06–26	230	8.160
1936–06–27	253	8.257

وعلى سبيل الـمثال لا الحصر، فإن الـجدول (رقم–3) يـمثل عينة من الإضرابات، وهي مأخوذة من منطقة وهران التي لم يسبق لها و أن شاهدت ت نزاعات عمالية، مـما يجعل هذه الإضرابات أمرا جديدا في الـمنطقة.

ففي شهر جوان من سنة 1936 وعلى مدى أحد عشر يوما عمّت الإضرابات مدن وهران ومستغانـم وسيدي بلعباس.

ففي وهران وفي اليوم الأول كان عدد الـمؤسسات الـمضربة 17 بعدد 350 مضربا وفي اليوم الأخير 253 مؤسسة و 8.257 مضربا، وضياع أكثر من 48.000 يوم عمل... وقد كانت نهاية الإضرابات مأساوية بسبب محاولة إخراج العمال بالقوة من الـمؤسسات مـما أدى إلى سقوط عددا من الـجرحى و القتلى.[30]

كما شهدت منطقة العاصمة وضواحيها في نفس الفترة موجة من الإضرابات شملت معظم القطاعات الصناعية و الـخدماتية حيث بلغ عدد الـمضربين حوالي 26.000 مضربا في العاصمة بين يومي 11و 22 جوان 1936[31]، وعلى العموم فقد قدّر عدد الـمضربين على مستوى الوطن حوالي 150.000 مضرباً[32]، وكانت الأسباب الرئيسية التي دفعت إلى الإضرابات تتمثل في ثلاث نقاط :

1– رفع الـحد الأدنى للأجور.

2– تـحديد مدة العمل الأسبوعية بأربعين ساعة.

3– تطبيق مبدأ الأجر الـمتساوي للعمل الـمتساوي.

---

[29] الصوفي فؤاد : حركة إضرابات 1936 في منطقة وهران. دراسات رقم : 03. الـمعهد العربي.ص: 479

[30] نفس الـمرجع. نفس الصفحة.

[31] بلانش جان لوي : إضرابات شهر جوان 1936 في الـجزائر : دراسات رقم 03. الـمعهد العربي. ص : 538.

[32] عبيد : مرجع سبق ذكره.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو : كم من العمال الجزائريين شاركوا في تلك الإضرابات؟... بالنظر إلى المطالب المرفوعة، فهي تتناقض مع النظرة الإستعلانية و الأرستقراطية للعمال الأوروبيين الذين « يشعرون بعقدة التفوق إزاء زملائهم العرب الذين كانت لهجتهم وطريقة نطقهم بالفرنسية تذكرهم غالبا بالخادم و البقال و الزبال »[33] ولذلك فليس سهلا، بل لا يعقل أن يسلم الأوروبيين عموما وبكل بساطة أن يشاركهم الجزائريون مبدأ الأجور المماثلة ومدة العمل الأسبوعي.

ولعل ما يبرّر هذا الطرح ما نتج عن توحيد (C.G.T) و (C.G.T.U) عام 1935 في منظمة نقابية واحدة هي (C.G.T)،حيث تمّ التخلي عن تنظيم العمال الزراعيين من طرف الثوريين لصالح غيرهم « بحجة عدم الإساءة إلى الرفقاء الإصلاحيين الجدد الذين كانوا يعتبرون الخدم العاملين من نجوم الصباح إلى نجوم المساء حيوانات بوجه إنساني يستحقون الشفقة لكنهم غير مؤهلين لتنظيم نقابي »[34] .

إن مواقف التنظيم النقابي القائم من مطالب الجزائريين كعمال، نادرا ما تؤخذ بعين الاعتبار، فكثيرا ما كانت تهمش حتى ولو استعمل الإضراب، فقد أورد عمار أوزيغان « هل يمكن أن نستغرب أن (C.G.T) لم تأبه عام 1936 للإضرابات المتوحشة التي قام بها العمال المياومون في الريف »[35].

ومهما يكن فإن محافظ الشرطة لمدينة وهران يذكر في تقاريره أن مشاركة العمال الجزائريين في الإضراب تقدر بـ : 2.837 مضربا [36]. وقد شكلت هذه المشاركة هاجسا كبيرا للمعمرين خاصة في الأرياف بدعوى أن « الأهالي » يتربصون أية فرصة للانقضاض عليهم، ولذلك سارعوا إلى تطويق أية بادرة للإضراب للحيلولة دون حدوث الانتفاضات الشعبية أو العصيان.

إن مقاومة الإضراب و الحيلولة دونه ليس بدافع رأسمالي ولكن بدافع استعماري أكثر، لقد وجّه رئيس نقابة الكولون المزارعون بمستغانم رسالة عاجلة إلى عامل (والي) وهران يطلب النجدة يقول فيها : « إن الجزائر الفرنسية في خطر ... ونحن نطالب بحتمية اتخاذ إجراءات الأمن و المحافظة على السيادة الفرنسية ».[37]

إن موجة الإضرابات تلك أعطت للجزائريين دفعا قويا نحو مزيد من الوعي الطبقي و النضالي، خاصة وأن ثمرة جهودهم بدأت تظهر على الأقل في توجهات حكومة الجبهة الشعبية التي أهملت العمل بقانون « الأهالي » حيث فسح المجال أمام الجزائريين للنشاط في الحقل السياسي و النقابي.

ولذلك يمكن القول أن هذه الفترة شهدت انجذاب العمال الجزائريين إلى التنظيم النقابي بعد أن كانوا يرتابون فيه وفي كل ما هو فرنسي.

---

[34] نفس المرجع. نفس الصفحة

[35] نفس المرجع. نفس الصفحة

[36] الصوفي : مرجع سبق ذكره. ص: 480.

[37] فارس محمد : أولى المنظمات في الوسط الجزائري. جريدة الثورة و العمل. عدد 419

لقد استمر الحماس العمالي واشتد النضال النقابي الإجتماعي و تزايدت الإنخراطات في النقابة رغم أن الوحدة النقابية التي تمت بين (C.G.T) و (C.G.T.U) كانت على حساب ذلك الحماس، إذ تغاضى الوحديون عن مطلب الإستقلال النقابي عن القيادة المركزية بباريس على غرار الإستقلالية–الشكلية– للحزب الشيوعي الجزائري (P.C.A) عن الحزب الشيوعي الفرنسي، ورغم ذلك فقد كانت نسبة الجزائريين في (C.G.T) الموحدة ما بين 40 و 50٪ من أصل 120.000 منخرط في الجزائر سنة 1936.[38]

وعلى الرغم من سقوط حكومة الجبهة الشعبية وقيام الحرب العالمية الثانية وما أفرزته من مشاكل و سلبيات، فقد استمر تواجد العمال الجزائريين في (C.G.T) بدعم من أحزاب الحركة الوطنية باعتبار أن النضال النقابي وسيلة فعالة للتكوين السياسي وتنمية الشعور الوطني.. فقد وصل عدد المنخرطين قبل حوادث 8 ماي 1945 إلى 250.000 منخرط جزائري ثم انخفض العدد إلى 80.000 بعد تلك الحوادث مباشرة.[39]

من خلال كل ما سبق يتضح لنا أن دوافع النضال النقابي كانت مزدوجة، فبقدر ما كانت تهدف ظاهريا إلى تحسين الأوضاع المادية للعمال كانت تهدف إلى مكافحة الإستعمار الإستطاني.

ثالثا – الوضع النقابي عشية اندلاع الثورة

لعل أهم ما يميّز هذه المرحلة هو تواجد العمال الجزائريين بشكل مكثف في النقابات الفرنسية إذ ارتفع عددهم مرة أخرى إلى 280.000 سنة 1947[40] بعد أن شهد انخراطهم انخفاضا بنسبة 68٪ عقب مجازر 8 ماي 1945.

كما تتميّز هذه المرحلة أيضا، بتبني حركة إنتصار الحريات الديمقراطية (M.T.L.D) للمسألة النقابية بشكل جدّي، إذ لم يكتف مؤتمرها الأول (1947) بإصدار توصية حول ذلك، بل كوّن لجنة للتفكير في تأسيس نقابة جزائرية مستقلة عن النقابات الفرنسة.[41]

يضاف إلى ذلك ما شهدته الساحة العمالية من نشاطات إضرابية واسعة النطاق. ففي سنة 1947 تمّ تسجيل 100 ألف مضرب، ونفس العدد لسنة 1949، بينما شهدت سنة 1951 أكثر من 225 إضرابا بمشاركة أكثر من 200 ألف مضرب.[42]

---

[38] عبيد احمد : مرجع سبق ذكره.

[39] Weiss. F : op. cit. p. 25

[40] ليوزي جان كلود : النقابات وتصفية الإستعمار. دراسات رقم : 2. المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر : ص: 121.

[41] فارس محمد : الاتحاد ع.ع.ج. (1956 – 1962). الثورة و العمل.العدد : 420.

[42] عبيد أحمد : مرجع سبق ذكره.

ومما يلفت الأنظار في هذه الفترة (1950 – 1954) هو تصاعد موجة الإضراب في الموانئ و القطاع الزراعي، واحتلال عدد هام من النقابيين الجزائريين لمراكز حساسة في القيادات النقابية، بالإضافة إلى أن نسبة المنخرطين الجزائريين أضحت تفوق مثيلتها من الأوروبيين مما جعل فكرة الإستقلال النقابي تسيطر على العقول، خاصة وأن التجربة التونسية نجحت(*) رغم المعارضة الشديدة التي أبدتها (C.G.T) ومعها الحزب الشيوعي الفرنسي. لقد ذكر السيد مصطفى زيتوني(*) أن عدد المنخرطين الجزائريين في (C.G.T) يفوق كثيرا عدد الأوروبيين فيها، وقد تصل نسب التفوق في بعض القطاعات إلى 95٪.

فالسؤال المطروح في هذا المقام، وحسب تعبير مصطفى زيتوني، هو «ما دامت أغلبية المنخرطين في (C.G.T) في الجزائر جزائريون، لماذا لا تكون القيادة النقابية جزائرية و لماذا هي أوروبية؟»[43] وهذا ما أدّى باللجنة المركزية لحزب (M.T.L.D) أن تدرج في جدول أعمالها سنة 1952 المسألة النقابية من جديد، وقد نصبت لذات الغرض لجنة لتحضير المناخ الملائم لتكوين نقابة جزائرية على غرار ما وقع في تونس، وقد تم التأكيد على هذا الأمر في المؤتمر الثاني للحزب المذكور سنة 1953.[44]

رابعا – تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين

لقد كان من نتائج المؤتمر المذكور (M.T.L.D) لاحتواء الحركة النقابية رسميا، إذ شرعت اللجنة المكلفة بذلك في إصدار المنشورات و حث المناضلين الحزبيين على الإنخراط في صفوف (C.G.T) و السعي نحو تسلم المناصب القيادية فيها، و العمل بشكل مكثف من أجل إبراز التناقض و الفروقات القائمة بين العمال الجزائريين و الأوروبيين، و خاصة الفوارق الإجتماعية.

كما تم في نفس الوقت تنظيم العاطلين عن العمل فيما يعرف بإسم «لجان البطالين»، و تنظيم خلايا المؤسسات و فتح مدرسة لتكوين الإطارات النقابية.[45]

كل ذلك من أجل إحداث عدم التوازن في النشاط النقابي لصالح الجزائريين على حساب الأوروبيين، وكذا توعية العمال الجزائريين بأهمية الإستقلال النقابي.

غير أن خطة (M.T.L.D) وضغوطها الممارسة من قبل مناضليها في النقابات العمالية لم تأت بثمارها المنتظرة بسبب الأزمة التي حدثت داخل الحزب ومن ثم انقسامه، وهو ما أدى إلى تعطيل مشروع الإستقلال النقابي، مما فسح المجال أمام المنظمة النقابية الفرنسية (C.G.T) أن تسارع ومن ورائها كل من الحزبين الشيوعيين الفرنسي و الجزائري لتسبق الأحداث وتؤسّس في 4 جوان 1954 مركزية نقابية جزائرية تحت اسم «الإتحاد العام للنقابات الجزائرية (U.G.S.A)»

(*) لقد تمكن فرحات حشاد من تأسيس الإتحاد العام التونسي للشغل (U.G.T.T) في : 1946/01/20، رغم كل العراقيل و الصعوبات وقد دفع حياته ثمنا لذلك حيث أغتيل في :1952/12/05.

(*) مصطفى زيتوني : نقابي من عمال الميناء منذ 1939 ولم يغادر العمل النقابي إلا في سنة 1982 حيث أحيل على التقاعد وهو يمارس مهمة رئيس مجلس عمال مؤسسة الميناء منذ تطبيق نظام التسيير الإشتراكي للمؤسسات.

[43] مصطفى زيتوني : من محاضرة حول تأسيس ا.ع.ع.ج. مسجلة على شريط كاسيت. معهد الدراسات و البحوث النقابية. بوزريعة. الجزائر. 1987.

[44] Weiss. F. . op–cit. p: 30

[45] فارس محمد : ا.ع.ع.ج. (1956–1962) الثورة و العمل. العدد 420.

تعمل تحت لوائها و بتوجهاتها رغم الرئاسة الشكلية لأحد الجزائريين(*)، لأن التسيير الفعلي يرجع للشيوعي جان اوديبقر[46]، وقد سبق تأسيسها دعاية كبيرة قامت بها قيادات (C.G.T.A) ومناضلي الحزب الشيوعي الجزائري، وكانت لها جريدة ناطقة بأسمها بعنوان :« العامل الجزائري – Le Travailleur Algérien ».

وبعد اندلاع الثورة التحريرية وتكريس القطيعة بين الحاج مصالي وجبهة التحرير الوطني، عمد التنظيم السياسي المصالي المعروف باسم : « الحركة الوطنية الجزائرية – M.N.A » وقبل أربعة أيام فقط من تأسيس الإتحاد ع.ع.ج إلى إنشاء مركزية ثانية تحمل اسم :« الإتحاد النقابي للعمال الجزائريين (U.S.T.A)[47]. وهكذا شهدت الطبقة العاملة الجزائرية إلى غاية –02–1956 20 مركزيتين نقابيتين بأهداف مختلفة، الأولى تخدم السياسة الإستعمارية وفق أطروحات الحزب الشيوعي المعروفة، والثانية تخدم سياسة زعيم فشل في استعاب مفهوم الثورة المسلحة.

وفي 24 فبراير 1956 انعقدت بالجزائر العاصمة جمعية عامة للعديد من النقابات الجزائرية لتعلن رسميا عن تأسيس « الإتحاد العام للعمال الجزائريين U.G.T.A » بتوجيه من جبهة التحرير الوطنية كإستراتيجية متبعة في التنظيم الجماهيري لمواجهة الأساليب القمعية والدعائية التي كان يتبعها الإستعمار لفصل الشعب عن الثورة ... ولذلك لم يكن الهدف من تأسيس ا.ع.ع.ج. مجرد إيجاد هيئة نقابية مطلبية تقليدية بل المسألة أعمق من ذلك إنها النقابة الثورية.

وأمام هذا التسابق الذي يفصح عن حدّة الصراع بين عدد من الإتجاهات السياسية نحو احتواء الحركة النقابية نجد أنفسنا أمام ثلاث مركزيات نقابية هي :

- الأولى – ا.ع.ن.ج « U.G.S.A » تابعة للحزب الشيوعي.
- الثانية – ا.ن.ع.ج « U.G.S.TA » تابعة للحركة المصالية.
- الثالثة – ا.ع.ع.ج « U.G.T.A » تابعة لجبهة التحرير الوطني.

غير أن الثورة التحريرية كانت المصفاة الحقيقية لفرز النشاط المرتبط بالجماهير و تطلعاتها عن غيره، ولذلك فقد كتب البقاء للاتحاد ع.ع.ج. في حين لم تعمر المركزيات الأخرى إلا وقتا قصيراً، إذ لابد لكل تنظيم من قاعدة إجتماعية شعبية وإلا انقرض.(*)

وفي خضم هذا الصراع حول من يملك التأثير في الطبقة العاملة الجزائرية كانت حرب التحرير الوطنية ملتهبة، شاقة طريقها تحدث التغييرات لصالح القضايا الوطنية. والإتحاد ع.ع.ج. لم يتوان عن التفاعل مع تلك التغيرات، فبعد شهرين من تأسيسه وصلت الإنخراطات فيه إلى أكثر من 110 000 منخرط و 72 فرعا نقابيا في العاصمة وحدها و ثلاثة اتحادات جهوية هي الجزائر، البليدة و وهران و اتحادين محليين هما حسين داي و الحراش[48].

(*) يتعلق الأمر بأحد النقابيين الجزائريين: قايدي الأخضر و ذلك حسب فرونسوا ويس (المرجع أدناه).

(46) Weiss. F. op–cit. p: 28

(47) Ibid. P : 28–29

(*) إن المجال هنا لايتسع لإستعراض الحوادث التاريخية التي تعرض لها ا.ع.ع.ج. ونضالاته خلال سنتي 1956و 1957 مثل ظروف تفجير المقر ومصادرة الجريدة وإلقاء القبض على قياداته وفي مقدمتهم الشهيد عيسات إيدير و اللجوء إلى العمل السري و نقل النشاط إلى فرنسا ثم إلى تونس ...إلخ... لأننا لسنا بصدد كتابة تاريخ الحركة النقابية ... من جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أن (U.G.S.A) تم حلها بقرار من لاكوست الحاكم العام في نوفمبر 1956 ... في حين اندثرت (U.S.T.A) رغم محاولة نقل نشاطها إلى فرنسا حيث قتل أمينها العام أحمد بركات هناك على يد الجبهويين. أما أمينها العام في الجزائر فيدعى محمد رمضاني.

(48) Ibid. P : 31

في حين انخفضت انخراطات (U.G.S.A) من 60.000 إلى 15.000 منخرط[49]. كما قام ا.ع.ع.ج. بإصدار جريدة ناطقة بلسانه بعنوان L'ouvrier Algérien إبتداءا من 6 أفريل 1956... كما كان لكل من (U.G.S.A) و (U.S.T.A) جريدتها الخاصة بها و الناطقة بلسان حالها، الأولى بعنوان :« L'Algérien Travailleur » والثانية « La Voix du Travailleur Algérien ».

خامسا – سياسة الإستعمار لإحتواء ثورة العمال و الكادحين

رغم أن تأسيس ا.ع.ع.ج. كان وفقا لقانون ممارسة الحق النقابي لسنة 1884، و وفقا كذلك لقانون الجمعيات لسنة 1901 فقد قامت السلطات الإستعمارية بحله ومنع نشاطه في الجزائر[*].

غير أن نضالات الكادحين الجزائريين لم تتوقف وشقت طريقها في خضم الثورة التي بلغت نقطة اللارجوع .. وهو ما أدى بالحكومة اعتماد سياسية إقتصادية و إجتماعية لإحتواء ثورة العمال و الفلاحين.

لقد كانت فرنسا ترى أن من أسباب الثورة تراكم المشاكل الإجتماعية للجزائريين و بالأخص الطبقة الكادحة، من ذلك نقص الإستخدام و التوظيف بركود سوق التشغيل الزراعي، ونزع الملكيات العقارية، وتفاقم البطالة، وغلاء المعيشة، ونقص المرافق الإجتماعية والتعليمية في الأرياف و المدن الصغيرة بصورة خاصة، مما أعطى سلاحا معنويا لجبهة التحرير في إستقطاب الفلاحين و العمال... لذلك كان لزاما على فرنسا البحث عن حلول عاجلة لمعالجة تلك القضايا ولفت الأنظار عن الثورة ثم القضاء عليها بعزلها إجتماعيا عن الشعب.

فعلى مستوى الهجرة إلى فرنسا فالعملية لم تتوقف، بل زادت عن حدّها المعتاد، وهي نوع من تصدير قوة العمل لكبح جماح ظاهرة البطالة من جهة، و الحيلولة دون توسع الطبقة العاملة محليا، لقد بلغ عدد الذاهبين إلى فرنسا ذروته سنة 1955 حيث تجاوز 200.000 مهاجراً، وهو رقم قياسي منذ 1914.

وعلى المستوى الإقتصادي، فإلى جانب الإكتشافات البترولية في الصحراء الجزائرية أعلنت فرنسا بما يعرف «مخطط قسنطينة» الذي يعطي ظاهريا الأولوية للاستثمارات في الميادين الصناعية و المرافق الإجتماعية وذلك بهدف تطويق الأزمة القائمة المتميزة أساسا بوجود مئات الآلاف من العاطلين عن العمل في المدن و الأرياف، وتفاقم الإختلال في توزيع الدخل بين الجزائريين و الأوروبيين. ففي الوقت الذي يحصل فيه مليون أوروبي على 40٪ من الدخل نجد 09 ملايين من تعود إليهم 60٪ منه[50].

---

[49] Ibid. P : 28

[*] لقد ظهر ا.ع.ع.ج. في فرنسا في صورة جمعية تنظم العمال و تجندهم، وهي الوداية العامة للعمال الجزائريين (A.G.T.A) تأسست في 16-02-1957 ومنعتها الحكومة الفرنسية في أوت 58 مما اضطرها الى العمل السري إلى غاية الإستقلال.

[50] Ben Achenhou : op.cit. P : 294

كما حاولت فرنسا اعتماد سياسة زراعية جديدة بـما يعرف « بالإصلاح الزراعي » القاضي بتوزيع الأراضي على الفلاحين الجزائريين، فقد قدر حجم الـمساحة الإجمالية الـمزروعة مع توزيعها بـ 250.000 هكتار قصد تكوين شريحة بورجوازية عقارية، ففي الجدول (رقم –4) نستنتج أنه رغم أن الأقلية الأوروبية تـملك أجود الأراضي وأخصبها 2.720.000 هـ، هناك من الجزائريين من تعتبرهم شريحة بورجوازية عقارية فعلا إذ هناك 5.600 يـملكون لوحدهم 1.522.700 هـ بـمعدل 271،91 هـ للفرد الواحد كما نجد بالـمقابل 5.900 أوروبي يـملكون 2.165.500 هـ بـمعدل 366،94 هـ للفرد الواحد، فالفرق بين الـمعدلين 90 هـ وهو ليس كبيرا مقارنة مع ما كان يعاني منه الشعب من تعسف وإجحاف. وما يعزز ذلك هو أن 6،3٪ من الـمزارعين الجزائريين يـملكون 40،4٪ من الـمداخيل الزراعية سنة 1960[51]

جدول رقم–4 : توزيع ملكية الأراضي سنة 1954[52]

حجم الـملكية	ملكية الـجزائريين		ملكية الأوروبيين	
	عدد الـملاّك	الـمساحة / هـ	عدد الـملاّك	الـمساحة / هـ
من 0 إلى 10 هـ	391.000	1.850.000	8.000	40.000
من 10 إلى 50 هـ	118.000	3.013.000	7.000	209.000
من 50 إلى 100هـ	17.000	1.226.400	4.000	306.000
من 100 إلى 500هـ	5.000	1.108.000	5.000	1.202.000
أكثر من 500	600	414.700	900	963.300
الـمعدل	**531.600**	**7.612.100هـ ٪14،31**	**24.900**	**2.720.000هـ ٪109،23**

كما أن توجه الـجزائريين نحو ملكية الزراعة الذي يظهر من خلال مشترياتهم في الفترة ما بين 1953 و 1960 من الـجرارات و الحصّادات التي بلغت 8.128 جرّار و 895 حصّادة درّاسة مقابل 5.317 جرار و 520 حصّادة للأوروبيين[53]، يعتبر مؤشرا حقيقياً آخر على وجود طبقة بورجوازية زراعية جزائرية تكوّنت بفعل وسيرورة التوجه الإستعماري بعد الأربعينيات بهدف إحداث شرخ في نضالات الـحركة الوطنية ثم في جبهة التحرير الوطني في وقت لاحق، حيث تعمل هذه الشرائح بصورة تلقائية على الدفاع عن مصالحها الـمرتبطة بـمصالح الكولون باستعمال جميع الوسائل بـما في ذلك معاداة الثورة التحريرية وأكثر ما يؤكد ذلك تلك الأملاك الـمباعة من الأوروبيين إلى الـجزائريين.

---

[51] **Ibid : P : 360.**

[52] **بوحوش : مرجع سبق ذكره ص : 153.**

[53] **Ben Achenhou. op.cit. P :354–355.**

ومثلما عملت فرنسا في ميدان الزراعة بتكوين شريحة بورجوازية عقارية، قامت بنفس العمل في الـميدان الصناعي، حيث منحت بعض التسهيلات للجزائريين للدخول إلى عالم الأعمال و الـمقاولات. فالإحصائيات تشير إلى أن عدد الـجزائريين الذين يـملكون الـمؤسسات وتشغل عمالا أجراء ارتفع في أواخر الـخمسينات إلى نحو 15.050 مؤسسة خاصة يـملكها جزائريون، وتشغل ما لا يقل عن 67.000 عامل أجير (الـجدول رقم-5).

جدول رقم-5 : توزيع الـمؤسسات في الـجزائر سنة 1960[54]

نوعية الـمؤسّسة	مؤسسات أوروبية		مؤسسات جزائرية		مجموع العمال
	العدد	عدد العمال	العدد	عدد العمال	
شركات	10.400	347.500	50	2.500	350.000
مؤسسات فردية	24.500	95.000	15.000	65.000	160.000
الـمجموع	34.900	442.500	15.050	67.000	510.000

إن الـمقارنة بين الـملكيات الأوروبية و الـجزائرية تظهر التفاوت الكبير و الـمذهل في العدد والسيطرة. ورغم ذلك تبقى الشريحة البورجوازية التي ستتحالف مع الـملاكين العقاريين السالف ذكرهم وطبقة التكنوقراطيين الذين تكونوا إيديولوجيا بعيدا عن الثورة تعمل على مواجهة أي تغيير يحدث لصالح العمال و الفلاحين.

وبذلك تكون الـجزائر قد دخلت عهد الإستقلال ومعها 510.000 عاملا في الصناعة والـخدمات وحوالي 1.600.000 من العاملين في القطاع الزراعي، و350.000 عاملا مهاجرا، وشريحة بورجوازية وتكنوقراطية لا يستهان بها، كما تكون الطبقة الكادحة الـجزائرية قد دخلت عهد الإستقلال السياسي للجزائر ومعها تقاليد نقابية نضالية، ومنظمة نقابية تتمتع بنضج التنظيم و السمعة الثورية...

وستدخل هذه مؤتـمرها الأول وهي حبلى بصراعات بين التوجه نحو النقابة الـمطلبية الـمستقلة و التوجه نحو النقابة الثورية الـمساهمة.

(54) Ben Achenhou. op.cit. P : 372.